



**كلمة السيد الوزير خلال  
المنتدى الافريقي الثالث عشر لتحديث الادارة  
ومؤسسات الدولة**

**الرباط 5 يوليوز 2017**

**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف**

**المرسلين**

**السيدات والسادة الوزراء**

**السادة السفراء**

**السيد المدير العام للكفراء**

**حضرات السيدات والسادة،**

أرحب في البداية بجميع الضيوف الكرام السيدات والسادة الوزراء ورؤساء وفود الدول الشقيقة والصديقة الحاضرة معنا.

كما أود أن أعبر لكم عن سروري البالغ للمشاركة في أشغال هذا المنتدى الرفيع المستوى، الذي انعقدتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، معبرا في نفس الوقت عن تقديري لأهمية لاختيار موضوع " محاربة الفساد في الادارة العمومية الافريقية : كرافعة لتقوية الحكامة في الادارة العمومية المسؤولة" مما يعكس وعيا افريقيا متقدما بأهمية تعزيز قيم النزاهة في مجال اصلاح الادارة والارتقاء بالحكامة العمومية

**حضرات السيدات والسادة،**

لأشك أن التنام المنتدى الافريقي الثالث عشر لتحديث الادارة ومؤسسات الدولة، بعد العودة التاريخية للمملكة المغربية إلى أحضان أسرتها المؤسساتية، الاتحاد الإفريقي، والقبول المبدئي لطلب الانضمام إلى

تتويجا لمسار طويل من العمل الجاد والدؤوب من أجل تحريك قاطرة التنمية في القارة الافريقية وبناء صرح نهضتها الشاملة.

كما أن انعقاد هذا المنتدى بعد عودت المغرب الى اسرته الافريقية المؤسساتية ، يعكس الرغبة الملحة لبلادنا، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في اقتسام الخبرة والتجربة التنموية المغربية مع كافة الدول الإفريقية الشقيقة، وذلك من منطلق حرص المغرب على جعل تنمية إفريقيا في صلب أولوياته الاستراتيجية واختياراته الاساسية بشأن التعاون جنوب - جنوب .

ولعله لا تخفى عليكم فضائل هذا التعاون الذي يعزز أواصر التضامن و يساهم في الرفع من مستوى القدرات، كما يمكن من الاستثمار الأمثل لنقاط التكامل بين مختلف دولنا ومؤسساتنا، سيما وأن الجهود التي يتم بذلها على الصعيد الوطني في كافة المجالات، تزداد قيمتها في إطار التعاون الإقليمي والقاري.

## **حضرات السيدات والسادة،**

تعرف الدول الإفريقية حركة نشيطة ودؤوبة في إطار السعي إلى ترسيخ أسس وقواعد الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام وتعزيز دولة الحق والقانون.

خلال مختلف المبادرات الإصلاحية المعتمدة في مجال الحكامة العامة، وكذا الدينامية التي تشهدها هذه الدول من أجل إقرار الحقوق والحريات. وهو ما أفرز نتائج اختلفت وتفاوتت من بلد إلى آخر باختلاف وتنوع المناهج والمقاربات المعتمدة حسب خصوصيات كل منها.

ومع ذلك فهناك وعي واسع ومشارك في إفريقيا، بوجود نوع من الخصائص والنقص على مستوى الحكامة. كما أن هناك إرادة قوية وصادقة لدى النخب الإفريقية الصاعدة، في مجالات السياسة والاقتصاد والعمل الجمعي، للإصغاء أكثر للانتظارات المشروعة لشعوب القارة.

لذلك أضحت قضية مكافحة الفساد في مقدمة الانشغالات الملحة لمواطني بلداننا الإفريقية خصوصا وأن هذه الافة لم تعد اليوم مجرد مشكلة داخلية لهذا البلد أو تلك المنطقة بل أصبحت معضلة ذات أبعاد دولية ومتداخلة مع جرائم أخرى.

إن مواجهة الآثار الوخيمة للفساد كأخطر معيقات التنمية تستدعي تضافر الجهود إن على المستوى الوطني أو الدولي لرفع التحديات التي يطرحها من خلال التسريع إلى جعل الوقاية من هذه الافة ومحاربتها إحدى أولويات الإصلاحات التنموية والمجتمعية .

وبالنسبة للمملكة المغربية، حضرات السيدات والسادة، فقد انخرطت في مسار شامل من الإصلاحات المهيكلية والمؤسسية، التي تترجم التوجهات

والمجسدة لمبادئ ومقتضيات الدستور المغربي المصادق عليه سنة 2011،  
المتثلة في حماية حقوق الإنسان، وتكريس الديمقراطية التشاركية وتعزيز  
الحكامة الجيدة.

وتماشيا مع هذه التحولات عملت بلادنا على إعداد استراتيجية وطنية  
لمكافحة الفساد باعتماد مقاربة تشاركية وتشارورية، بإحداث لجنة المتابعة  
تضم ممثلين عن عدة قطاعات وزارية إضافة إلى هيئات الحكامة والمجتمع  
المدني وكذا القطاع الخاص.

وتنص هذه الاستراتيجية على اعتماد رؤية تهدف إلى "الحد من الفساد  
بشكل ملموس في أفق 2025"، وهذه الاستراتيجية تروم تحقيق هدفين  
أساسيين يتمثلان في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات من خلال جعل  
الفساد في منحنى تنازلي بشكل ملموس ومستمر، وتعزيز ثقة المجتمع الدولي  
لتحسين تموقع بلادنا في التصنيفات الخاصة بهذا المجال.

وتستند على خمس ركائز وهي ركائز تتوحد حولها التجارب  
الناجحة يتعلق الأمر بالحكامة والوقاية والزجر والتواصل والتوعية والتربية  
والتكوين.

ولتحقيق الأهداف المتوخاة المحددة، تم اعتماد منهجية مبنية على :

الخاصة بكل مجال، والتركيز على الإجراءات العملية وذات التأثير المباشر على الفساد.

■ تحديد المسؤوليات، باعتماد نظام للتعاقد ما بين كافة المتدخلين حسب كل برنامج حيث تم التوقيع على اتفاقات من أجل تنزيل كافة المشاريع،

■ تحديد أجال لتنفيذ الاستراتيجية مختلف برامج الاستراتيجية. إن توخي النجاعة في تنفيذ المشاريع، أفضى إلى ضرورة اعتماد نظام للتقييم عند نهاية كل مرحلة من مراحل التنفيذ، وتحديد مستوى إنجاز مختلف المشاريع حسب كل مرحلة، على أن يتم، القيام بتقييم عام للاستراتيجية في نهاية المرحلة الثالثة أي نهاية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

### **حضرات السيدات والسادة،**

إن نجاح المبادرات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد تقتضي أن تتضافر جهود الجميع حكومات وبرلمانات وهيئات سياسية ومجتمع مدني لتطويق هذه الآفة والحد من تداعياتها، وبناء مجتمع تسوده القيم الأخلاقية والنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة .

وإني لوائح أن المستوى الرفيع للفعاليات السياسية وللكفاءات والخبرات العلمية المشاركة معنا في هذا المنتدى، ستيح لنا تعميق النظر في

بتوصيات استشرافية وعملية تمكنا من الاستجابة لانتظارات شعوب هذه القارة، والتي تتطلع لتحقيق مزيد من التقدم والرخاء ولاحتمال المكانة اللائقة بها في عالم اليوم.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**